6 محاور تركز على تحقيق التنمية المستدامة للقطاع الخاص في الإمارة

«غرفة أبوظبي» تطلق إستراتيجيتها الجديدة للأعوام 2023 - 2025

المزروعي: أولويتنا تمكين القطاع الخاص من إطلاق طاقاته الكامنة في إطار منظومة تنافسية ومتطورة

البلوشي: إستراتيجية جديدة ستسهم في تمهيد الطريق لتحقيق المزيد من الإنجازات الاقتصادية

أطلقت غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، إستراتيجيتها الجديدة للسنوات الثلاث المقبلة 2023 – 2025، والتي تركز من خلالها على ترسيخ مكانتها بوصفها "صوت القطاع الخاص" ودعم اقتصاد إمارة أبوظبي، عبر تمكين القطاع وتعزيز تنافسيته لتكون أبوظبي الخيار الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في مجال سهولة تأسيس وممارسة الأعمال بحلول العام 2025.

جاء ذلك خلال حفل إطلاق الإستراتيجية الجديدة الذي نظمته غرفة أبوظبي، بحضور الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير دولة للتجارة الخارجية، وأحمد جاسم الزعابي رئيس دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي، وعبدالله محمد المزروعي رئيس مجلس إدارة غرفة أبوظبي، وراشد عبدالكريم البلوشي وكيل دائرة التنمية الاقتصادية، والدكتور علي سعيد بن حرمل الظاهري، النائب الأول لرئيس غرفة أبوظبي، ويوسف علي النائب الثاني لرئيس الغرفة، وأعضاء مجلس إدارة الغرفة، إلى جانب عدد من الدبلوماسيين وشركاء الغرفة الإستراتيجيين، وممثلي مجالس الأعمال، والقطاع الخاص ووسائل الأعلام.

ويأتي إطلاق الإستراتيجية الجديدة لغرفة أبوظبي بعد مرحلة من التخطيط والدراسات المكثفة بقيادة مجلس إدارة الغرفة أبوظبي بعد إعادة تشكيله من قبل الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة ،في يوليو 2021، وذلك بعد تحديد الحاجة لإحداث تحول جذري لتمكين الغرفة من توفير خدمات استثنائية لدعم القطاع الخاص وتعزيز نمو اقتصاد إمارة أبوظبي. كما تهدف الاستراتيجية لتعزيز مكانة الغرفة باعتبارها شريكاً موثوقاً به للقطاعين العام والخاص وإضافة قيمة لجميع الجهات المعنية. كما تركز الاستراتيجية على تلبية احتياجات القطاع الخاص وتعزيز التعاون مع الشركاء من الجهات المحلية والاتحادية لتحقيق الازدهار في لإمارة أبوظبي.

الأهداف الإستراتيجية

تتبنى غرفة أبوظبي في استراتيجية 2025–2023 ستة أهداف استراتيجية، تُركز على جعل الغرفة الداعم الأول للقطاع الخاص في المشاورات الحكومية، وقناة الاتصال الرئيسية بين حكومة أبوظبي والقطاع الخاص، وقيادة مجموعات العمل في أبوظبي، وعلى أن تكون الداعم الرئيسي لتحديد الشراكات المحتملة وفرص الأعمال للقطاع الخاص على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، وأن تكون الجهة الداعمة المفضلة لتسهيل منظومة الأعمال، ومركز بيانات ثري ذا صلة للقطاع الخاص، إلى جانب تقديم خدمات رقمية تلبي تطلعات مجتمع الأعمال وتواكب التطور المتسارع الذي يشهده الاقتصاد العالمي.

إستراتيجية تنموية

وتعليقاً على إطلاق إستراتيجية الغرفة الجديدة، قال عبدالله محمد المزروعي، رئيس مجلس إدارة الغرفة: "إن تطوير استراتيجية تنموية شاملة ومتكاملة وطموحة لغرفة أبوظبي يعتبر خطوة حقيقية وجادة لدعم توجيهات القيادة الرشيدة من خلال تعزيز مسيرة التكامل بين القطاعين العام والخاص، وهو ما لمسناه في التغييرات الاستثنائية التي جرى إقرارها على مستوى الهيكل التنظيمي والعمليات التشغيلية، في خطوة تمكننا من العمل وفق منظومة عمل ريادية وبيئة منتجة قادرة على تحمل مسؤولياتها تجاه المرحلة المقبلة".

وأضاف المزروعي: "إن إستراتيجية غرفة أبوظبي الجديدة وضعت نصب أعينها أولوية تمكين القطاع الخاص في إمارة أبوظبي لإطلاق طاقاته الكامنة وصولاً به نحو تحقيق أقصى درجات الأداء في إطار منظومة تنافسية ومتطورة، من خلال تسهيل فرص التبادل التجاري ودفع عجلة نمو اقتصاد إمارة أبوظبي. ومن خلال دعم السياسات وتبني الابتكار والتحولات الرقمية، ستُسهم الغرفة في جعل إمارة أبوظبي الخيار الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث ممارسة الأعمال في غضون ثلاث سنوات، وترسيخ سمعة الغرفة كإحدى أفضل غرف التجارة في المنطقة".

وفي كلمة له خلال الحفل، أكد راشد عبدالكريم البلوشي وكيل دائرة التنمية الاقتصادية على أن إستراتيجية غرفة أبوظبي الجديدة ستُسهم في تمهيد الطريق لتحقيق المزيد من الإنجازات الاقتصادية والتجارية والتي ستعود بالنفع على أبوظبي ودولة الإمارات.

وأضاف: "تسعى غرفة أبوظبي أن تكون صاحبة تأثير أقوى في صياغة السياسات الاقتصادية، وأن تكون حلقة الوصل بين القطاع الخاص والحكومة والجهات المعنية، وهو ما نراه خطوة كبيرة في هذا الإطار كون الغرفة على اطلاع أكبر بوضع القطاع الخاص واحتياجاته".

كما أشار إلى أهمية "منصة التبادل التجاري" التي أطلقتها غرفة أبوظبي ودورها في ازدهار حركة التجارة في الإمارة.

وفي الختام، أكد التزام دائرة التنمية الاقتصادية– أبوظبي بمواصلة دورها في تقديم الدعم لتطبيق استراتيجية غرفة أبوظبي خلال المرحلة المقبلة، بما يعود بالنفع على اقتصاد الإمارة ورفعتها وازدهارها وخلق المزيد من الفرص الأجيال القادمة.

وبهذا الصدد، قال الدكتور علي سعيد بن حرمل الظاهري، النائب الأول لرئيس مجلس إدارة غرفة أبوظبي: "منذ تأسيسها، حققت غرفة أبوظبي الكثير من الإنجازات تحت رعاية ودعم قيادتنا الرشيدة، ليصل عدد الأعضاء فيها إلى أكثر من 133,000 عضو. ويعكس هذا النمو الملحوظ مكانة أبوظبي المرموقة كوجهة رائدة لممارسة الأعمال التجارية، كما يدعم أهداف الاستراتيجية الجديدة لغرفة أبوظبي والتي تتمثل في تعزيز تنافسية القطاع الخاص وتسريع نموه ومساهمته في التنمية الاقتصادية الوطنية".

وأشار يوسف علي موسليام، النائب الثاني لرئيس مجلس إدارة غرفة أبوظبي، إلى التزام الاستراتيجية الجديدة لغرفة أبوظبي في إحداث تغيير ملموس في المنظومة الاقتصادية في إمارة أبوظبي، لاسيما وأنها شملت كافة متطلبات واحتياجات القطاع الخاص ليكون محركاً رئيسياً وداعماً للاقتصاد الوطني، وبالشكل الذي يرتقي بمكانة إمارة أبوظبي في مؤشرات التنافسية العالمية.

تدشين مرحلة جديدة

وقال كارل ماغنوس أولسون، عضو مجلس إدارة غرفة أبوظبي: "تنسجم الاستراتيجية الجديدة لغرفة أبوظبي مع التزامنا تجاه الإمارة ومجتمع الأعمال، بما يهدف لتحقيق أعلى مستويات النجاح والازدهار. وسنعمل معاً على تجسيد أهداف ورؤية الاستراتيجية الجديدة حقيقة على أرض الواقع بحلول العام 2025، ومواصلة رحلتنا نحو التميز والكفاءة."

من جهته، قال عامر فايز قاقيش، عضو مجلس إدارة غرفة أبوظبي: "نهدف من خلال إستراتيجيتنا الجديدة إلى تسليط الضوء على قيمة استشراف الأعمال في الإمارة، وذلك بالنظر إلى ما تتمتع به إمارة أبوظبي من بنية تحتية متطورة ومركز لوجستي إقليمي، علاوة قوة نظامها المالي الذي يدعم ممارسة الأعمال التجارية. نحن على يقين بأن الاستراتيجية الجديدة ستحقق نتائج بارزة للقطاع الخاص في إمارة أبوظبي، وإننا حريصون في المرحلة المقبلة على تنظيم فعاليات تزيد من الوعي عن المزايا الاقتصادية في الإمارة".

وأكد محمد هلال المهيري، مدير عام الغرفة على أن غرفة تجارة وصناعة أبوظبي نجحت طوال مسيرتها الممتدة منذ العام 1969 بتمثيل مصالح الشركات والمؤسسات في أبوظبي وحمايتها والترويج لها، وتوفير بيئة أعمال داعمة ومرنة وشاملة، مشيراً إلى أن الغرفة تتطلع من خلال استراتيجيتها الجديدة إلى تدشين مرحلة جديدة واعدة وطموحة، أساسها تقديم فرص استثنائية لمجتمع الأعمال في إمارة أبوظبي، عبر خدمات ومزايا تحقق قيمة مُضافة ومزيداً من الازدهار للإمارة، وتجعلها من أفضل وجهات الأعمال في العالم وأكثرها ديناميكية للعيش والعمل وتأسيس الأعمال.

وأضاف المهيري: لقد شهد القطاع الخاص في أبوظبي خلال السنوات الثلاث الأخيرة نمواً متسارعاً بفضل الرؤية الحكيمة للقيادة الرشيدة وتوجيهاتها السديدة، مدفوعاً بالدعم القوي الذي تُقدّمه غرفة أبوظبي لمجتمع الأعمال في الإمارة. واليوم تتطلع الغرفة من خلال استراتيجيتها للأعوام الثلاث المقبلة إلى كتابة قصة نجاح جديدة تجمع بين القطاعين الخاص والعام، في خطوة من شأنها تفعيل دور مجتمع الأعمال وشراكاته بمختلف أنواعها وأحجامها التي تتخذ من أبوظبي مقراً لها، وإتاحة الفرص أمامها وتمكينها من أن يكون لها أثر فاعل ومساهمة بارزة وحضور نشط في الاقتصاد المحلي والوطني، وبما يُعزز سمعة أبوظبي ومكانتها الرائدة على الساحتين الإقليمية والعالمية.

مركز أبوظبي للتوفيق والتحكيم التجاري بحلة جديدة

وتماشياً مع أهداف إستراتيجيتها الجديدة، تعمل غرفة أبوظبي قريباً على إطلاق مركز التحكيم بشكله الجديد بعد سلسلة من التحديثات التي أُجريت تماشياً مع أفضل الممارسات الدولية لتمكين الشركات في المنطقة من الاستفادة الكاملة من خدمات حل النزاعات البديلة لدعم بيئة الأعمال في أبوظبي وتعزيز مكانة الإمارة كوجهة مفضلة لتسوية المنازعات في السنوات القادمة.

خدمات الغرفة

وبموجب الإستراتيجية الجديدة، ستقوم الغرفة بثلاثة أدوار رئيسية: دعم السياسات التجارية، وبناء العلاقات التجارية وتقديم الخدمات للأعضاء.

وستعمل الغرفة على دعم السياسات التجارية من خلال تفعيل دورها كحلقة وصل بين القطاع الخاص وشركائها الحكوميين، وقيادة مجموعات العمل القطاعية من خلال قيادة لجنة التعاون الاقتصادي، والتنسيق مع شركائها الحكوميين لتوفير منصة للقطاع الخاص لمناقشة أفضل السبل لمواجهة التحديات واقتراح الأفكار ورفع التوصيات بشأن السياسات والتشريعات. كما ستواصل الغرفة إطلاق حملات التوعية بالمنظومة التشريعية لتمكين القطاع الخاص من فهم القوانين ذات الصلة والإسهام بلورة وتحديث القوانين قبل صدورها. كما ستعمل الغرفة على تنظيم مؤتمرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتوفير البيانات والأبحاث الموثوقة للشركاء من القطاعين العام والخاص.

أما على صعيد دورها في بناء العلاقات التجارية، ستعمل الغرفة مع مختلف الجهات المعنية لاستكشاف الفرص التي توفرها بيئة الأعمال. وستواصل الغرفة تنظيم فعاليات ربط الأعمال بين الشركات المحلية والعالمية لاستكشاف فرص التعاون وتعزيز النمو الاقتصادي. كما ستستضيف الغرفة الفعاليات المتخصصة لدعم التواصل ومناقشة القضايا الأكثر إلحاحاً في بيئة الأعمال، وستدعم الغرفة الوفود الدولية لتسهيل فرص التجارة، والاستثمارات والتعاون للقطاع الخاص.

وبدورها مزوداً لخدمات الأعضاء، ستوفر الغرفة منصة موثوقة لتسهيل المرور في بيئة الأعمال وباقة من الخدمات الرقمية المتميزة والخدمات الاستشارية المتخصصة بما في ذلك المشورة القانونية، والوساطة بين الشركات، وخدمات التوثيق مثل شهادة المنشأ وغيرها، ومنصة موثوقة لتسهيل منظومة الأعمال الاقتصادية في إمارة أبوظبي. كما تفخر غرفة أبوظبي بتحويل جميع خدماتها إلى رقمية بالكامل وتوفيرها عبر منظومة "تم".

كما أكدت غرفة أبوظبي دورها في دعم الجهود الحكومية من خلال التواصل مع القطاع الخاص، والخدمات التي ستقدمها، والتزام مجلس الإدارة وموظفي الغرفة في تحقيق أهداف إستراتيجيتها الجديدة.

جانب من حفل إطلاق الإستراتيجية الجديدة

«الوطني» يشارك في معرض «توظف بعد الخدمة الوطنية العسكرية»

إيماناً منه بأهمية دعم فئة الشباب وتوفير فرص العمل المناسبة لهم القطاع المصرفي والمالي، شارك بنك الكويت الوطني في المعرض الوظيفي "توظف بعد أدائك الخدمة الوطنية العسكرية" الذي نظمته هيئة الخدمة الوطنية العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الكويتية، لمساعدة من أنهى خدمته العسكرية من الشباب لبدء حياتهم المهنية.

وعقد المعرض على مدى يوم واحد وشهد استعراض العديد من الجهات الوظائف الشاغرة للخريجين من المجندين الذين يتمتعون بالمسؤولية والانضباط والمهارات والقيم العالية والتي غرست في نفوسهم أثناء تأديتهم للخدمة الوطنية.

وبهذه المناسبة قال مدير عام الموارد البشرية للمجموعة عماد العبلاني: " نحن سعداء بالمشاركة في هذا المعرض الوظيفي الهام الذي يهدف إلى فتح المجال أمام أبنائنا الذين أنهوا خدمتهم العسكرية، وتوفير أفضل الفرص الوظيفية لهم للارتقاء بهم في سلم الوظائف المخصصة لخدمة الوطن في كافة المجالات الاقتصادية".

وأشار إلى أن المعرض يشكل أداة حقيقية لتعزيز مشاركة الكوادر الوطنية في مختلف قطاعات العمل ومجالاته تماشياً مع الإطار الاستراتيجي وشامل لتوظيف الكويتيين الذي يتوافق مع رؤية 2035.

وأضاف العبلاني أن الوطني وباعتباره أكبر مؤسسة مالية في الكويت يواصل تكريس موقعه الريادي بين كافة مؤسسات القطاع الخاص من حيث توظيف العمالة الوطنية، حيث دأب الوطني على استقطاب الطاقات البشرية وتدريبها وصقل مهاراتها وتأهيلها للعمل المصرفي.

وشدد على أن إستراتيجية الوطني في التوظيف ترتكز على التنوع وتكافؤ الفرص وجذب أفضل المواهب وتدريبهم وتنمية قدراتهم ومهاراتهم بأفضل البرامج، حتى يتمكنوا من بناء مسيرة مهنية ناجحة تساعدهم على تبوؤ مناصب قيادية داخل البنك في المستقبل، وهو ما يجعل الوطني جهة العمل المفضلة في القطاع الخاص بين أوساط الكويتيين حديثي التخرج كما يتمتع البنك بأعلى معدلات الاحتفاظ بالموظفين الكويتيين.

وأشار العبلاني إلى أن الوطني لا يقدم مجرد فرص وظيفية فقط وإنما يوفر مساراً ومستقبلاً وظيفياً واعداً بما يتميّز به من موارد وبرامج تدريبية احترافية تواكب المعايير العالمية وتساهم في صقل مهارات وكفاءات الشباب.

وتشكل المعارض الوظيفية التي يشارك فيها الوطني إلى فتح قنوات للتواصل المباشر بين شركات القطاع الخاص والباحثين عن العمل بالإضافة إلى تشجيع الخريجين على الانخراط في سوق العمل مع سعيه نحو نشر ثقافة العمل في القطاع الخاص بين الشباب الكويتي واستقطاب الكفاءات منهم إلى القطاع المصرفي.

ويلتزم بنك الكويت الوطني بتوفير برامج تدريبية للخريجين والطلبة من الكوادر الوطنية الشابة، لمدهم بالخبرات والمعلومات المهنية والتدريبات العملية وإعدادهم بشكل محترف للدخول في معترك سوق العمل، حيث يعد الوطني من أكبر جهات القطاع الخاص في الكويت دعماً لفئة الشباب.

وتلتقي جهود البنك في استقطاب الكفاءات الوطنية بخططه التطويرية والتدريبية الساعية إلى الاستثمار بالكوادر الوطنية، وإعداد جيل مصرفي واعد، كما يحرص البنك على تقديم سلسلة من الدورات التدريبية والبرامج الأكاديمية المحترفة، باعتباره من رواد المؤسسات المصرفية في الكويت التي تبنت تنظيم برامج تدريب للشباب.

بهدف تسهيل تسجيل الحسابات الرقمية للعملاء الجدد

«الأنصاري للصرافة الكويت» تتيح خدمة «هويتي» على تطبيقها

أعلنت "الأنصاري للصرافة الكويت"، عن شراكتها مع "الهيئة العامة للمعلومات المدنية" لإضافة خدمات "هويتي" الكويتية إلى تطبيق الأنصاري للصرافة، بحيث تتيح للمستخدمين إجراء عمليات التسجيل والتحقق من الهوية بسرعة وسلاسة.

وتمّ رفد الحلول الرقمية للشركة بخدمة "هويتي" في إطار إستراتيجيتها للتنمية والتطور القائم على التكنولوجيا، ولضمان وصول شبكة عملائها إلى كافة خدماتها الموثوقة والتي تلائم احتياجاتهم، حيث أصبح بإمكان عملاء "الأنصاري للصرافة" في دولة الكويت القيام بعمليات التسجيل والتحقق من الهوية بسلاسة للوصول إلى الخدمات والمنتجات الرقمية للشركة، وتحويل الأموال حول العالم وفي أي وقت.

فيفيك ناير

وقال فيفيك ناير، مدير شركة "الأنصاري للصرافة الكويت": "يسعدنا التعاون مع "الهيئة العامة للمعلومات المدنية" في دولة الكويت لدمج خدمة "هويتي" عبر تطبيقنا للهاتف المحمول، حيث تأتي هذه الخطوة تماشياً مع رؤية الكويت 2035 بتعزيز مكانة الدولة كمركز مالي وتجاري رائد على المستويات الإقليمية والعالمية، وتوظيف التحول الرقمي كدعامة أساسية لهذه المستهدفات. ونتطلّع قدماً إلى تبسيط إجراءات التسجيل والوصول إلى الخدمات على تطبيقنا والارتقاء بمستويات الأمان وتلبية احتياجات وتطلّعات المستخدمين من خلال إضافة هذه الخدمة، بما يعزز مكانة الشركة الرائدة في قطاع تحويل الأموال وصرف العملات."

وتعدُّ خدمة "هويتي" الكويتية التي تقدّمها "الهيئة العامة للمعلوَمات المدنية" بمثابة هوية رقمية مُشتقّة من الهوية المدنية يمكن الوصول إليها عن طريق الهاتف المحمول، وهي تتيح ميزات متعددة، تشمل التحقق من الهوية والمصادقة على الخدمات الإلكترونية والتوقيع الرقمي الموثوق للمستندات والمعاملات، وغيرها. وتتمتّع "الأنصاري للصرافة الكويت" بمحفظة متنوعة من الخدمات التي تضمن تزويد عملائها بتجربة رقمية آمنة وموثوقة، وتحرص على تبنّي أحدث التطورات الرقمية في مختلف نواحي عملياتها التشغيلية.